أوراق تأمينية

مصباح كمال*: ملاحظات حول مشروع تأسيس شركة جديدة لإعادة التأمين في العراق

مشروع تأسيس شركة جديدة لإعادة التأمين

هناك حديث دائر في أوساط التأمين في العراق عن مشروع لتأسيس شركة خاصة لإعادة التأمين، وأن المساهمين في رأسمال الشركة شركات تأمين عراقية خاصة وربما بعض شركات التأمين العربية، مع ترجيح أن تكون الأخيرة شركات تأمين أردنية ولبنانية. وليس معروفاً إن كانت هذه الشركات تضم شركات عراقية أو عربية لوساطة التأمين.

إن التغيير حالة ديناميكية ملازمة لقطاع التأمين في أسواق التأمين المفتوحة. فالمراقب لما يجري في أسواق التأمين يلاحظ العمليات المستمرة للاندماج والاستحواذ، تأسيس شركات تأمين ووساطة تأمين جديدة، إطلاق منتجات تأمين جديدة، تطبيقات إلكترونية متميزة، قواعد تنظيمية تتماشى مع هذه التطورات وغيرها. لذلك فإن خبر تأسيس شركة إعادة تأمين جديدة في العراق يجب أن يقرأ في هذا السياق مع فارق أن سوق التأمين العراقي ليس بذلك السوق الديناميكي المتطور باستمرار ويشهد تنامياً متسارعاً في حجم أقساط التأمين المكتتبة وفي بناء القدرات الفنية بحيث يستدعي تأسيس شركة جديدة لإعادة التأمين.

السؤال الذي يُثار ويتطلب الإجابة يتعلق بالجدوى الاقتصادية لتأسيس شركة جديدة لإعادة التأمين. نفترض أن القائمين على إطلاق هذا المشروع قد قاموا بدراسة الجدوى ولديهم الجواب على السؤال.

ازدياد عدد شركات التأمين

حتى سنة 1997، وبعد تأميم شركات التأمين سنة 1964، كان سوق التأمين في العراق يتكون من ثلاث شركات هي شركة التأمين الوطنية (تأسست سنة 1950)، شركة التأمين العراقية (تأسست سنة 1959)، وشركة إعادة التأمين العراقية (تأسست سنة 1960. فيما يلي "الإعادة العراقية").

شهدت سنة 1997 صدور قانون الشركات رقم 21 الذي وفَّر القاعدة القانونية لتأسيس الشركات الخاصة ومنها شركات التأمين. تأسست أول شركة تأمين خاصة سنة 2000 تبعها خلال فترة قصيرة تأسيس شركة خاصة أخرى، واعتقد ان عدد الشركات الخاصة كانت ثلاث لحين 2003.[1] بعد صدور قانون تنظيم أعمال التأمين لسنة 2005، ازداد عدد شركات التأمين الخاصة، المجازة من ديوان التأمين، في وقت ما، إلى أكثر من ثلاثين شركة.[2] حصل هذا الازدياد لسهولة الحصول على إجازة مزاولة أعمال التأمين إذ أن ديوان التأمين، كما يبدو، كان متساهلاً تجاه مقدمي طلبات الإجازة فيما يخص الالتزام بمتطلبات قانون 2005 والتعليمات الصادرة بموجبه، ولم يتوقف أمام سؤال اقتصادي مهم وهو مدى حاجة سوق التأمين العراقي لهذا العدد من الشركات.

نسوق هذا العرض السريع لتزايد عدد شركات التأمين المباشر للتأكيد على أن زيادة عدد الشركات لا يعني تحقيق تقدم واضح في تكوين الكوادر المدربة وفي نمو حجم أقساط التأمين المكتتبة وزيادة الاحتفاظ وإدخال تقنيات جديدة في الاكتتاب بالخطر وفي توسيع قنوات توزيع المنتج التأميني. لقد وُصف العديد من هذه الشركات بالدكاكين أو أنها تأسست كشركات عائلية وبقيت على هذا الحال مع القليل من الاكتتاب بأعمال الأصدقاء والمقربين والعائلة الموسعة لأصحابها.

شركة إعادة التأمين العراقية: الشركة الوحيدة المرخصة بمزاولة أعمال إعادة التأمين

[1] الشركات الثلاث هي شركة دار السلام للتأمين، الشركة الأهلية للتأمين، شركة الحمراء للتأمين. أرجو من القراء المهتمين تصحيح هذه المعلومة إن كانت غير دقيقة.

[2] جمعية التأمين العراقية تذكر أسماء 29 شركة بضمنها الشركات العامة، حسب **احصائية نشاط شركات التامين العاملة بالعراق لعام (2020 - 2120)**، وهي آخر إحصائية متوفرة حتى الآن. لكن الملاحظ أن عدد الشركات يخضع للتغيير بين سنة وأخرى إذ أن بعضها لا تجدد إجازتها السنوية، وبعضها الآخر تحت التصفية، وشركات أخرى ألغيت إجازتها.

حتى الوقت الحاضر فإن الإعادة العراقية هي شركة إعادة التأمين الوحيدة في سوق التأمين العراقي، المجازة من قبل ديوان التأمين، وهي شركة حكومية تأسست سنة 1960، تحولت بعد سنة 1997 إلى شركة ذات تمويل ذاتي. في وقت ما كان هناك ما يقرب من 20 شركة تأمين (خاصة وعامة) اختارت إعادة تأمين محافظ أعمالها مع شركة الإعادة العراقية.[3] وقد جاء هذا الاختيار من قبل معظم الشركات بسبب صغر محافظها الاكتتابية التي لا تثير شهية شركات إعادة التأمين خارج العراق لتوفير حماية إعادية لها.[4] بعض شركات التأمين اختارت إعادة التأمين على محافظها التأمينية مع شركات أجنبية لإعادة التأمين من خلال وسطاء لإعادة التأمين. كما أن شركة أو شركتان كانتا في البدء تقومان بإعادة التأمين على أعمالها مع الإعادة العراقية ثم انسحبتا من هذه الشركة لأسباب مختلفة منها موقف الإعادة العراقية تجاه تسديد طلبات للتعويض ربما لأن هذه الطلبات غير مشمولة بغطاء اتفاقية إعادة التأمين، أو لأنها لم تقبل بالخضوع للوظيفة الرقابية التي يقوم بها الديوان.[5]

---

[3] تقلص هذه العدد إلى النصف تقريباً لأن إجازة بعضها قد خضع للتعليق من قبل ديوان التأمين لعدم امتثالها لأحكام قانون تنظيم أعمال التأمين لسنة 2005.

[4] لا يقضي قانون تنظيم أعمال التأمين لسنة 2005 بإعادة التأمين لدى الإعادة العراقية إذ أن الإسناد الإلزامي لها قد ألغي بموجب قانون رقم 136 لسنة 1988 (قانون تعديل قانون تأسيس شركة إعادة التأمين العراقية رقم 21 لسنة 1960)

ملاحظة لفائدة القارئ غير المختص بالتأمين. المقصود بالإسناد، وباختصار، تحويل جزء من الخطر الذي تكتتب به شركة التأمين أو محفظة تأمين فرع معين من فروع التأمين كالحريق إلى شركة متخصصة بإعادة التأمين. مثل هذه الشركة يطلق عليها في الاصطلاح التأمين اسم الشركة المُسندة.

[5] للخلفية وفي سياق آخر أنظر: مصباح كمال، "ملاحظة حول شركة إعادة التأمين العراقية والعلاقة مع شركات التأمين الخاصة،" فصل من كتابي **شركة إعادة التأمين العراقية ما لها وما عليها** (نور للنشر، 2018)، ص 46-49.

مصباح كمال، "تجديد اتفاقيات شركة إعادة التأمين العراقية وشركات التأمين الخاصة،" موقع مجلة التأمين العراقي ومرصد التأمين العراقي
http://misbahkamal.blogspot.co.uk/2016/11/renewal-of-iraq-res-treaties-private.html
https://iraqinsurance.wordpress.com/2016/11/29/renewal-of-iraq-res-treaties-private-insurance-companies/

لماذا تأسيس شركة جديدة لإعادة التأمين الآن؟

خلال الفترة الممتدة من 2005 لغاية 2022 لم يتقدم أحد لديوان التأمين بطلب إجازة شركة لإعادة التأمين. لذلك ينهض السؤال: لماذا الآن (2023)؟ حسب علمنا لم يخضع هذا السؤال لفحص نقدي للأسباب الكامنة وراء هذا الطلب، ربما تكون موجودة في دراسة جدوى تأسيس الشركة الجديدة؛ ربما هو فائض الأصول السائلة غير معروفة المصدر للقائمين على تأسيس الشركة الجديدة كما كان الحال في حالة تأسيس شركات التأمين الخاصة.[6]

الحديث الدائر، وهو قابل للنقاش، هو أن أداء الإعادة العراقية أقل من المنتظر منها، وأنها لم تستثمر ما يكفي لتطوير كوادرها وإضافة الجديد لها وخسارة ما كان لديها من كوادر من خلال التقاعد أو لأسباب أخرى، وكذلك عدم تطوير الخدمات اللوجستية ومنها ما يتعلق باستخدام أنظمة الكومبيوتر الحديثة، إضافة إلى انسحاب عدد من شركات التأمين المباشر من مظلة الحماية التي تقدمها الإعادة العراقية، وفشلها حتى الآن في زيادة طاقتها الاحتفاظية أو رأسمالها الذي ظل على حاله منذ سنوات (15,000,000,000 دينار). كما أنها تعاني من تعاقب مدراء عامين على إدارتها لا يمتلكون المواصفات المطلوبة لإدارة وتطوير شركة متخصصة. علاوة على ذلك، يُعتقد أن شركة إعادة التأمين الجديدة ستساهم في تنشيط الإعادة العراقية. وربما لهذه الأسباب وغيرها فإن ديوان التأمين سيوافق على منح مؤسسي الشركة الجديدة إجازة مزاولة أعمال إعادة التأمين.

ما الذي تستطيع شركة إعادة التأمين الجديدة تقديمه لسوق التأمين العراقي؟

[6] بعض المراقبين لتأسيس شركات التأمين الجديدة طالما أثاروا السؤال عن مصادر تمويل بعض شركات التأمين الخاصة واعتبار مثل هذه الشركات إحدى قنوات فسل الأموال. لكن هذا التقييم يعوزه الدليل.

نظرياً يمكن تصور بعض ما يمكن أن تقدمه الشركة الجديدة في حال توفر المتانة المالية لديها وطاقم مهني رفيع المستوى من العاملين، ولها رؤية واضحة لمكانتها المرتقبة في السوق، ونلخصه بالآتي.

المنافسة مع الإعادة العراقية. تستطيع شركات التأمين المباشرة المفاضلة بين الشركتين عند شرائها لحماية إعادة التأمين من خلال الاتفاقيات. قد تميل كفة المفاضلة نحو الشركة الجديدة إذا كانت تمتلك الموارد المالية المناسبة بما فيها رأس المال، والكوادر الفنية عالية التدريب وربما تتوفر لها خدمات اكتوارية، وحماية متينة من شركات إعادة التأمين الأجنبية لحماية محافظها، وقدرات في تقديم خدمات مميزة لشركات التأمين المباشر (الشركات المُسندة).

زيادة الاحتفاظ. بفضل مواردها المالية، إن كانت كبيرة، فإن الشركة الجديدة ستستطيع توليد طاقة احتفاظيه جديدة وزيادتها تدريجياً، مما يعني تقليل حجم شراء حماية إعادة التأمين من الخارج الذي يتطلب تسديد أقساط إعادة إعادة التأمين retrocession بالعملة الصعبة.

إعادة التأمين الوارد. إذا كان أصحاب الشركة الجديدة يمتلكون سياسة واضحة المعالم لبناء شركة إعادة تأمين رصينة فإن المراقب يتوقع منها أن لا تكتفي بالاكتتاب بأعمال إعادة التامين العراقية، كما هو الحال الآن بالنسبة للإعادة العراقية، بل تعمل على الاكتتاب بإعادة تأمين الأعمال الواردة من الخارج— وهذا ما يميز عمل غيرها من شركات إعادة التأمين في الأسواق المتقدمة.

الاستثمار. مع بناء الاحتياطيات الفنية العديدة، وفي حال تحقيق الأرباح التي لا تنتهي كعوائد فقط للمساهمين في الشركة تستطيع تخصيص جزء كبير منها لأغراض التوظيف الاستثماري. وهي بذلك ستساهم في نمو الاقتصاد الوطني.

هل أن سوق التأمين العراقي بحاجة إلى شركة إعادة تأمين جديدة؟

إن معظم أسواق التأمين العربية لا تضم سوى شركة واحدة لإعادة التأمين، وهي أسواق مستقرة وتنتج أقساطاً عالية للتأمين، ومنها، على سبيل المثل، المغرب، الجزائر، تونس، مصر (مع شركة أخرى لإعادة التكافل)، الأردن، المملكة العربية السعودية، الكويت، عُمان.

إن تكامل السوق الوطنية للتأمين يتطلب وجود كيانات مترابطة مع بعضها تضم شركات التأمين، ووسطاء التأمين وإعادة التأمين، وشركات إعادة التأمين، وكذلك الخدمات الساندة كتلك التي يقدمها مسوّي الخسائر والاكتواريين والمحامين المتخصصين ومُقيّمي الموجودات المادية. سوق كهذا لم يتشكل حتى الآن في العراق على المستوى المعهود في أسواق التأمين الغربية المتقدمة.

وفي ظل المعطيات الحالية المرتبطة بشركة إعادة التأمين العراقية، فإن الإحساس الفطري هو القبول بوجود الحاجة لشركة جديدة إذ أن الإعادة العراقية لم تنجح في تحقيق طفرة نوعية في أدائها. ويرجع السبب في ذلك، من بين أسباب أخرى، إلى نظام المحاصصة الذي فرض مدراء عامين على الإعادة العراقية هم ليسوا أهلاً لإدارتها لا بل أنهم ساهموا في وقف تطورها.[7] ولولا العدد القليل من الكوادر التي تدير الأعمال الفنية للشركة وتعمل بحماس فإنها كانت ستنتهي لتكون شركة فاشلة.

إن تأسيس شركة جديدة لإعادة التأمين ربما يمثل أحد حلول إخراج الإعادة العراقية من وهدتها، وتنبيهها إلى أوضاعها المتردية، واكتشافها لسبب انسحاب بعض شركات التأمين من مظلة الحماية التي توفرها لها. لكن التغيير الحقيقي للأوضاع يتطلب موقفاً داعماً لها من وزارة المالية فيما يخص الاستثمار في العنصر البشري وإدخال التقنيات الإلكترونية الحديثة. يضاف إلى ذلك "تحرير" الإعادة العراقية من أسر المحاصصة بشكل حاسم كي تتركز الجهود على بناء الشركة وتحسين أدائها وتطوير كوادرها مع الضغط باتجاه تحقيق إسناد إلزامي لفروع التأمين المختلفة بنسبة يتفق

[7] مصباح كمال، "نظرة عامة على تداعيات تعيين "مدير عام" جديد لشركة إعادة التأمين العراقية،" موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين:
http://iraqieconomists.net/ar/wp-content/uploads/sites/2/2020/12/Iraq-Re-New-DG-17-December-2020-draft-IEN-2-2.pdf

عليها (كانت في الماضي لغاية سنة 1988 25% من الأخطار التي تكتتب بها شركات التأمين).[8]

إنْ لم يكن التحرير من المحاصصة ممكناً، لأن دورها ما زال مطلوباً لضمان توزيع المغانم وإضعاف الشركة من خلال عدم كفاءة المدراء العامين، فإن الحل الآخر، وهو حل افتراضي، من بين حلول أخرى، هو التمهيد لتصفية الشركة نهائياً رغم أن ذلك سيترتب عليه حرمان شركات التأمين الخاصة الصغيرة من حماية إعادة التأمين التي توفرها الإعادة العراقية. ولعل ذلك سيكون في صالح هذه الشركات من حيث دفعها إلى الاندماج فيما بينها وتحقيق درجة مناسبة من تركيز للموارد المالية والطاقات البشرية. وليس مستغرباً أن تقوم شركة إعادة التأمين الجديدة الخاصة بتوفير الحماية الإعادية لها.

ديوان التأمين ومنح إجازة مزاولة إعادة التأمين للشركة الجديدة

إن النقد الموجه للإعادة العراقية لا يستهدف تقويضها وتبرير تأسيس وإجازة شركة جديدة لإعادة التأمين. لقد كانت الإعادة العراقية صرحاً مهماً في تاريخ صناعة التأمين العراقية منذ تأسيسها سنة 1960 وتقويضها للتمهيد لإنهاء وجودها سيثير عدم رضا وحنق وربما الاحتجاج لدى المعنيين بمصائر قطاع التأمين والإعادة العراقية. فالسلبيات والنواقص في الإعادة العراقية موجودة أيضاً لدى شركات التأمين الخاصة والعامة، وليس ذلك بسبب لإنهاء وجودها. من المناسب هنا التأكيد على أنه لولا وجود الإعادة العراقية لما كان بإمكان شركات التأمين الخاصة الصغيرة الاستمرار في نشاطها إذ أنها وفرت لهذه الشركات حماية إعادة التأمين لمحافظها التأمينية.

ولذلك أتمنى على ديوان التأمين أن لا يتسرع في منح إجازة لشركة إعادة تأمين جديدة لأن سوق التأمين العراقي، في وضعها الحالي، ليست بحاجة إلى مثل هذه الشركة. وكما ذكرنا فإن معظم أسواق التأمين العربية تكتفي

[8] للمزيد من المعلومات راجع: "مهام جديدة-قديمة أمام شركة إعادة التأمين العراقية،" فصل من كتاب مصباح كمال، **شركة إعادة التأمين العراقية: ما لها وما عليها**، (نور للنشر، 2018) تحت العنوان الثانوي "الإسناد الإلزامي لأعمال التأمين المكتتبة من قبل شركات التأمين المباشر،" ص 38-45.

بشركة واحدة لإعادة التأمين رغم أن حجم أعمالها يقدر بمليارات الدولارات يتقزّم أمامها ما ينتجه سوق التأمين العراقي من أقساط. فحجم أقساط إعادة التأمين لجميع الفروع (البحري بضائع، الهندسي، الحريق، الحوادث العامة) في اتفاقيات الإعادة العراقية ربما لا يتجاوز 5,000,000,000 دينار إلا قليلاً (أي ما يقارب 3.4 مليون دولار).[9]

لا استبعد أن يؤدي تأسيس الشركة الجديدة إلى الفساد والإفساد للحصول على الأعمال، كما هو الحال في مجال التأمين المباشر، وقد رصدنا بعض أشكاله في مقالات سابقة، وخضعت بعض الحالات للتحقيق من قبل هيئة النزاهة. كما لا استبعد أن تقوم شركة إعادة التأمين الجديدة باصطياد بعض موظفي وموظفات الإعادة العراقية من خلال الإغراء المالي.

صحيح أن الديوان سينظر في طلب إجازة شركة إعادة التأمين الجديدة في إطار التعليمات رقم 8 لسنة 2008 (تعليمات إجازة ممارسة أعمال التأمين وإعادة التأمين) التي تتضمن من بين أمور أخرى في المادة (1):

- مقدار رأس المال المقرر والمدفوع.
- دراسة الجدوى الاقتصادية للشركة الجديدة.
- أسماء رئيس وأعضاء مجلس الإدارة.
- اسم المدير المفوض وسيرته الذاتية متضمنة مؤهلاته وخبرته

لكن الالتزام الحرفي بهذه الأمور ليس كافياً لتقدير حاجة السوق لشركة إعادة جديدة. وأتمنى على ديوان التأمين أن يدرس محتوى بعض هذه الأمور كالجدوى الاقتصادية ومؤهلات رئيس وأعضاء مجلس الإدارة والتأكد من صحة السيرة الذاتية للمدير المفوض، وإن اقتضى الأمر أن يقوم بالاستعانة من متخصصين من خارج الديوان.

إن بناء وتعزيز سوق وطنية للتأمين لا يتم من خلال تأسيس شركات جديدة، ولنا في ازدياد عدد شركات التأمين المباشر خير دليل على ذلك. ■

22 شباط 2023

[9] هذا الرقم تقريبي ويمكن للإعادة العراقية توفير الرقم الصحيح.

أوراق تأمينية

* كاتب في قضايا التأمين

حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بإعادة النشر بشرط الإشارة إلى المصدر. 27 شباط 2023

http://iraqieconomists.net/ar/